

من وراء البحار

البحوث العلمية في فرنسا

وبلغ عدد الباحثين في سنة ١٩٤٦ ألفاً ومائة وأربعة وخمسين باحثاً بعد أن كان ستائاً وتسعة وسبعين باحثين .

وينقسم هذا المركز إلى أقسام علمية يتألف كل منها من ثمانية أو عشرة علماء حسب الاختصاص . وتدرس المسائل إما بواسطة هذه الأقسام وإما بواسطة علماء تابعين للمركز . ويشرف على الأعمال ويؤلف بينها إدارة تتكون من خمسة عشرة عضواً . أما العمل التنفيذي فيقوم به المدير ومساعداه يعاونهما سكرتير عام .

وقد صدر مرسوم في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ يجعل هؤلاء الباحثين في مركز رجال التعليم العالي ، وهذا مما يزيد في متدرة المركز على اختيار رجاله من نخبة العلماء .

وايس من المستطاع التوسع في بيان نشاط الأقسام المختلفة لهذا المركز ، ويكفي أن نذكر ما قام به من توسيع المعامل في تلقي فقد أنشئت معامل جديدة للبحث في المواد الدهنية وفي الألوان وفي المواد بعد تعريضها لانخفاض الحرارة ، وغير ذلك من المعامل النافعة .

ويجمل في هذا المقام أن نذكر النشاط العلمي الهام الذي قام به السيو قيار الأستاذ بالسوربون منذ سنة ١٩٤٠ حين أنشئت مصلحة لتسجيل النتائج العلمية تصدر نشرة تحليلية لهذه البحوث ، وهذه النشرة صفة عامة ، فهي تبين للباحث ما نشره من بحوث في موضوعه مع ذكر خلاصة قصيرة ثم إنه يستطيع عن طريقها أن يحصل على

تروى نشرة الأنباء الفرنسية أنه على أثر تحرير باريس أنشئ مركز وطني للبحوث العلمية ، وعين مسيو جوليو كوري مديراً له فوضع برنامجاً لهذه المنشأة حتى تقوم بدورها الهام في نهضة البلاد . فكان برنامج العمل كما وضع في سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ كما يأتي :

أولاً — السير بالأمور إلى الأحوال العادية واستئناف تنفيذ المشروعات التي سبق وضعها .
ثانياً — الاشتراك بأكبر جهد في المباحث العلمية الخاصة بالحرب .

ثالثاً — بعد الانتصار تسترد جميع المواد العلمية والصناعية في ألمانيا والنمسا ، والحصول على المعلومات عن البحوث العلمية في هذين البلدين .

رابعاً — بذل الجهودات لزيادة عدد الباحثين والفنيين في المصالح الوزارية المختلفة .
خامساً — ربط هذا المركز العلمي بأقسام المباحث في الوزارات الأخرى .

وقد أخذ هذا المركز في العمل تحت إدارة مسيو جوليو منذ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ووجد تأسيساً من جميع الأوساط العلمية . ويمكن معرفة النتائج التي وصل إليها حتى الآن من النظر إلى بعض الأرقام :

فقد بلغت ميزانيتها في السنوات الأخيرة ما يأتي :

سنة ١٩٤٤ : ١٤٠ مليوناً من الفرنكات
سنة ١٩٤٥ : ٣٠١ مليون من الفرنكات
سنة ١٩٤٦ : ٦٠٠ مليون من الفرنكات (وهي الميزانية الأساسية فقط) .

نسخة فوتوغرافية كاملة أو على الميكروفيلم للبحث الذي يريده بقيمة زهيدة . وقد بدأت المصلحة تعرف في الخارج ، وتتصل بمثلها من المنشآت مثل اتصالها بمصلحة أسناب للميكروفيلم بلندن . ويستفيد بها العلماء والباحثون .

التقدم الاقتصادي في فرنسا

أسعار السكر والزبدة واللحم والفحم والغاز والنقل ، ولم تبق غير الاعانات التي تمنح للخبز والبن . أما إعانة الصلب فتلغى في يناير سنة ١٩٤٧ . وهكذا خفضت الاعانات من ٨٦ ملياراً إلى ٤١ ملياراً .

وقد عازمت الحكومة الفرنسية على ألا تسمح بزيادة أسعار الحيايات إلا في ظروف استثنائية ، وأن تقضى بخفض الأسعار بمجرد زيادة الإنتاج . وتوقع الوزير في القرب العاجل أن تنخفض الأسعار ١٩٪ في أسعار الخردوات ومن ١٠ إلى ٦٥٪ في أسعار المنسوجات و ١٦٪ في أسعار الحرير الصناعي .

وفيما يتعلق بإنتاج المواد ذات المنفعة الاجتماعية أعلن الوزير أنه منذ شهر أكتوبر ستصدر السوق الفرنسية شهرياً ٣٠ ألف عربة للأطفال بسعر ٣ آلاف فرنك و ٩٤٠ طنناً من أواني الألمنيوم - يكون الخمس منها بسعر ٤٥٢ فرنكاً و ٢٨٠٠ طن من أواني الصيني و ٢١ ألفاً من أدوات التدفئة ومليون و ٢٥٠ زوجاً من الأحذية يتراوح ثمنها بين ٥٠٠ و ٦٠٠ فرنك و ١٥٠ ألف بدلة للرجال ثمن الواحدة منها من المصنع يتراوح بين ١٩٥٠ و ٢٤٠٠ فرنك ، ومليون قيس يتراوح ثمنها بين ١٨٠ و ٣٢٠ فرنكاً .

ثم تكلم الوزير عن النظام الجديد الذي يفرض على المطاعم ، وسينقسم إلى أقسام ثلاثة : المطاعم التي لا يزيد السعر فيها عن ٤٥ فرنكاً . وهذه تمنح لها ميزات خاصة في الضرائب .

القي مسيو ماتون وزير الاقتصاد الوطني الفرنسي أخيراً محاضرة على رجال الصحافة في باريس شرح فيها سياسة الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بأسعار الحيايات . ومما جاء فيها أن الحكومة تحارب التضخم وهبوط النقد وتعمل على تعادل اللزانية وزيادة الإنتاج ، وتؤيد خفض الأسعار كلما كان ذلك مستظاعاً . وبهذه الوسائل تكون الزيادة في المرتبات التي منحها أخيراً ثابتة لاتهدرها زيادة الأسعار .

ويتحقق هذا البرنامج ذو الوجيهات الثلاث ، أي الدفاع عن العملة والدفاع عن الأسعار وزيادة الأسعار ، باتباع سياسة دقيقة في الاقتصاد في الميزانية ، والرقابة الاقتصادية القوية ، والقضاء على الوسطاء الذين لا فائدة من ورائهم وإتقاص أرباح المنتعنين وزيادة إنتاج المواد ذات المنفعة الاجتماعية . ولا يمكن تثبيت الفرنك إلا بالاقتصاد في أعباء الميزانية . وقال الوزير إن زيادة أعباء الميزانية تؤدي دائماً إلى الالتجاء لاقتراضات من بنك فرنسا أي إخراج أوراق نقد إضافية ، وهذا يزيد في ارتفاع الأسعار . وخير أبواب الاقتصاد في الميزانية هو باب الاعانات التي لا تعطىها زيادة الضرائب ، أو إصدار قروض هي عنصراضطراب في الحياة الاقتصادية لا يمكن أن يؤدي إلى خفض الأسعار ولا يمكن أن يزيد من مقدرة الفقراء على الشراء . لذلك رتب خفض باب الاعانات خفضاً كبيراً ، فألغيت الاعانات التي كانت تمنح لتثبيت

والطعام التي يترأخ فيها السعر بين ٤٥
فرنكا و ٢٥٠ فرنكا . وهذه تفرض عليها
الضريبة العادية .

والطعام التي يزيد فيها السعر على ٢٥٠
فرنكا . وهذه تفرض عليها زيادة في الضريبة
قدرها ٤٥ ٪ .

فنلندا بعد الهزيمة

ولذلك كانت الشروط التي فرضت عليهم في
سبتمبر سنة ١٩٤٤ ثقيلة . ولكن فنلندا لم
تعرض للتحرير بواسطة قوات أجنبية كما
حدث للبلاد المهزومة الأخرى ، ولذلك نجحت
من الاحتلال الأجنبي .

كانت شروط الهدنة أشد من شروط هدنة
سنة ١٩٤٠ ، فقد خسرت ميناء بتسامو وهو
ميناء لا يغطي ثلج في الشتاء ، كما أنها خسرت
مناجم النيكل الثمينة في الشمال ، ومع ذلك لم
تتألم البلاد كما تألمت لفقد دييورج الحصن
القديم القائم منذ القرون الوسطى ، وكاريليا التي
تحتوي على ١٠ ٪ من الأراضي المزروعة
بفنلندا وهي من أخصب أراضيها ، وخسرت
فنلندا أيضاً أكثر من هذه النسبة من غاباتها
ومن الصناعات الفنلندية ومن المياه المليئة
بالأسماك . ثم إنها فقدت كثيراً من طرقها
ووسائل انتقالها ، وخسرت مقاطعة بوركالا
وهي من أخصب المقاطعات القريبة من العاصمة .

ليست هذه شروط الهدنة جميعها ، بل هناك
ما هو أثنى في التعويضات والمصانع وتسليم
المواد مما أدى إلى تضخم في العملة وزاد
في صعوبة حياة الفنلنديين . ومع ذلك فقد
تلقت فنلندا شيئاً من المساعدة من بعض
الدول لا سيما السويد وأمريكا اللتين
منحتها قروضا .

ومن الغريب أن فنلندا تعمل على الوفاء
بتعهداتها بالرغم من فداحة العبء ، فقد نالت
فنلندا شهرة في أمريكا في وقت من الأوقات
لأنها كانت الدولة الوحيدة التي سددت ديونها

إذ الدور الذي قامت به فنلندا في الحرب
معروف لدى الناس ، ولكن قد يكون
موقف أهلها غير معروف ، هذا ما تراه مجلة
« العالم اليوم » في عدد أغسطس ؛ فقد قرر
الفنلنديون أن يقاوموا مطالب الروس في سنة
١٩٣٩ ، وكانوا على ما يظهر على حق في ذلك
ولو أن العقل لا يؤيدهم . وعندئذ ضربوا
مثلاً للعالم بأجملهم ووجدوا عطفاً شاملاً ورضاً
عن مسلكتهم وعرفوا أنهم جديرون بهذا
العطف . ولذلك استعربوا عند ما رأوا العالم
المتحضر أو أكثره يتحول عنهم ويلومهم على
حربهم الثانية ، مع أنهم لا يرون في هذه
الحرب إلا تمة لنزاع قديم ومقاومة لطرائق
في الحياة غريبة عنهم .

إن الفنلنديين قوم لا يتغيرون بسهولة ،
والحياة في بلادهم صعبة بحيث لا تترك لهم فراغاً
للنظر في أمور غيرهم من الشعوب . ولقد
قاوموا الاضطهاد الروسي لعدة سنوات قبل
سنة ١٩١٨ وهم يمتدنون أنهم لا يخطئون
لذلك لم تؤثر فيهم محاكمة المسئولين عن الحرب
الثانية التأثير الذي كان يرجوه الحلفاء . وما
يبدل على عدم قدرتهم على التطور أنهم لم
يعرفوا كيف يستغلون الظروف السياسية
الدقيقة في سنة ١٩٤١ كما استغلها تركيا مثلاً .
فهم لم يعملوا على البقاء خارج الحرب ،
وكان ذلك في مقدورهم بعد صلح سنة ١٩٤٠
مع موسكو لو وجدوا سياسيين ذوى
خبرة ، ولكنهم ضلوا مع الألمان وخضعوا
لنفوذهم وتسلطوا في الصلح مع ألمانيا .

من وراء البحار

وحالة الطعام سيئة جداً في المدن الكبيرة،
ومن المستحيل المعيشة على المخصصات، ولذلك
ترى السوق السوداء نشيطة جداً، ولكن
هناك أمل في تحسن الأحوال لا سيما بعد أن
وعدت روسيا بإمداد فنلندا بعشرة آلاف طن
من الحبوب، وهذه تكفي لدرء خطر المجاعة
إلى بضعة شهور.

والحاجة إلى المساكن أسوأ من حالة الطعام،
ففي مدينة أبو مئلا قضت القوانين بأن يعطى
لكل فرد في أسرة حجرة واحدة وما تبقى
أعطى لاسر العمال والمهاجرين، وأمر الأعراب
بأن يخلوا دورهم لسكنى الأسر. وزادت
الازمة تعقداً فقتضى بأن تخصص غرفة لكل
أسرة، وتشارك الأسر جميعها في المطبخ والحمام.
فالحياة إذن مظلمة في فنلندا، ولا يشاهد
تحسن فيها بعد نهاية الحرب. والأمل الوحيد
هو في نشاط أهلها لو وجدوا نوعاً من
الاستقرار والأمل.

قبل الحرب الأخيرة، وهي تطمح الآن إلى أن
تكون الدولة التي تدفع التعويضات المفروضة
عليها كاملة. ولذلك ترى أهلها يعملون
أكثر مما يجب، ولا يخلدون إلى راحة بعد
متاعب الحرب؛ لأنهم يرون أن مستقبلهم
متعلق بالوفاء، فهم لا يسمحون لعالمهم بالاضراب
مثلاً، بل يعملون على تسوية المشاكل في
أسرع وقت.

ولقد انحط مستوى الحياة عندهم كثيراً.
والذين يشتغلون بالأعمال العقلية يجدون أنفسهم
في ضنك شديد، فالأستاذ في الجامعة بفنلندا
يتناول الآن أجراً قدره ٣٦٠ جنياً سنوياً
بدفع نصفه على الأقل ضرائب. وإذا كان له سوء
حظه دخل إضافي آخر فإن الضرائب تبتلع
راتبه. ومما يستحق الذكر أن راتب الأستاذ
اليوم هو ما كان يتناوله عامل البريد في سنة
١٩١٤. أما العامل اليدوي في صناعاتي المعامل
أو الغابات، فإن دخله يبلغ ٥٠٠ جنياً سنوياً.